

بيان صحفي

22 أبريل 2013

مصر: اللجنة الدولية للحقوقيين تدعو السلطات المصرية إلى إنهاء الإفلات من العقاب في حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان و ضمان حقوق الضحايا في الانصاف و جبر الضرر.

جنيف/ سويسرا - دعت اللجنة الدولية للحقوقيين السلطات المصرية لاتخاذ خطوات فورية لضمان حق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في انصاف فعال و في جبر الأضرار الجسيمة التي عانى منها الكثير. يجب علي السلطات ان تشرع في إجراء تحقيقات سريعة، شاملة، مستقلة، و محايدة في الانتهاكات السابقة و المستمرة لحقوق الإنسان بما في ذلك حالات الاعتقال التعسفي، والتعذيب وسوء المعاملة، والقتل خارج نطاق القضاء وغيره من اشكال القتل الغير قانوني.

و يأتي هذا التصريح في اختتام زيارة وفد رفيع المستوى من اللجنة الدولية للحقوقيين لمصر لتقييم وضع حقوق الإنسان و فحص التدابير المتخذة من طرف السلطات لمعالجة ارث انتهاكات حقوق الإنسان و ضمان المساءلة القانونية عنها.

" يجب علي السلطات المصرية ضمان عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة وواسعة النطاق التي ارتكبت في ظل النظام السابق، بما في ذلك الإصلاح الشامل لمؤسسات الدولة و مراجعة الاطار القانوني الوطني بشكل يضمن حقوق الضحايا وفقا للمعايير الدولية،" تقول كلثوم كنو، القاضية والمفوضة باللجنة الدولية للحقوقيين و عضو بعثة اللجنة الي مصر. "يجب ان تستهدف هذه الاصلاحات الشرطة وقوات الأمن ومكتب النائب العام ومصلحة الطب الشرعي والنظام القضائي ككل، بما في ذلك تقييد اختصاص القضاء العسكري حتى لايشمل المدنيين والقضايا التي تتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان."

لقد لاحظت اللجنة الدولية للحقوقيين ان لبرامج التعويض الحالية التي احدثتها الحكومة ولاية مقيدة تستبعد عددا كبيرا من الضحايا و عائلاتهم بشكل تعسفي. كما لا تضمن هذه البرامج الوصول الي مختلف مكونات جبر الضرر وفقا للقانون الدولي. الأهم من ذلك ان هذه البرامج فشلت حتى الآن في ضمان المساءلة عن الانتهاكات السابقة والمستمرة لحقوق الإنسان.

" لقد أدت المحاكمات القليلة العدد ضد المسؤولين إلى أحكام بالبراءة أو عقوبات ضعيفة لا تتناسب مع خطورة الجرائم المرتكبة. يجب علي السلطات المصرية إنهاء الإفلات من العقاب من خلال محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان وتقديمهم الى المحاكمات الجنائية،" يقول اليخاندرو ساليناس، المحامي التشيلي و عضو بعثة اللجنة الدولية للحقوقيين. " يجب علي السلطات المصرية أيضاً إنشاء آلية للعدالة الانتقالية مع ضمانات كافية للاستقلال وبولاية شاملة لمعالجة ارث انتهاكات حقوق الإنسان حتى لا يترسخ الإفلات من العقاب."

الاتصال:

سعيد بنعربية كبير المستشارين القانونيين ببرنامج الشرق الاوسط وشمال افريقيا باللجنة الدولية للحقوقيين.

تليفون: 41 22 979 38 17

البريد الالكتروني: said.benarbia@icj.org

خلفية

ترأس وفد اللجنة الدولية للحقوقيين المفوضة القاضية كلثوم كنو، وأليخاندرو ساليناس بمساعدة المستشارتين القانونيتين، أليس جوداناف وماريا فرح . والتقى الوفد مع كل من وزير العدل المستشار أحمد مكي؛ والقاضي عادل عمر شريف من المحكمة الدستورية العليا؛ والرئيس والأمين العام للمجلس القومي لحقوق الإنسان، حسام الغرياني و السفير عبد الله الأشعل؛ وأمين عام المجلس القومي لرعاية شهداء و مصابي الثورة خالد بدوى؛ ونائب رئيس محكمة النقض والأمين العام للمجلس القضاء الاعلي، المستشار محمد محبوب؛ و رئيس لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى، الدكتور إيهاب الخراط؛ وأعضاء من السلك القضائي والمهنة القانونية والمجتمع المدني، فضلا عن عدد من الضحايا، وأسر ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت قبل وبعد رحيل الرئيس السابق مبارك